مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

ماذا لو امتلكت إيران القنبلة النووية؟

عدد الصفحات: 15

تاريخ الإصدار: 4 آذار / مارس 2021

المصدر: إعداد فريق المركز

الهدف من الدراسة:

الإضاءة على وجهات النظر المتعددة من امتلاك إيران للقنبلة النووية ومدى أهميتها الواقعية لدى الغرب، بالمقارنة مع ملفي الصواريخ الباليستية والتحالفات الإقليمية ودعم حركات التحرر.

الفهرس:

- المقدمة
- الفتوى الشرعية للإمام الخامنئي، ومختلف الآراء الإيجابية والسلبية حولها.
- هل تحتاج إيران إلى القنبلة؟
- آراء دولية حول تداعيات امتلاك إيران للقنبلة النووية
- بدائل القوة لدى إيران

1- المقدمة:

من البديهي أن يصطف العالم للحديث عن إمكانية امتلاك إيران للسلاح النووي او للقنبلة النووية، ومن الطبيعي ان نشهد الهلع والقلق لدى الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل حول هذا الموضوع، ولكن من غير الطبيعي أن تصرّ هذه الجهات على تصوير المسألة على انها أزمة حقيقية تهدد الامن والسلام العالمي وعلى أنه ليس من حق إيران كدولة ذات سيادة تطوير ترسانتها العسكرية حتى ولو كان بالذهاب الى خيار السلاح النووي، في الوقت الذي نشاهد فيه دولا كثيرة وعلى رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل، دولا نووية تمتلك ترسانة نووية محصنة.

في إيران، كان الامر مختلفا تماما، لم تكن القضية في امتلاك هذا السلاح المدمر من عدمه، لأنه لم يكن هدفا بحد ذاته، وانما في الوصول الى سياسة ردع قادرة على خلق توازن قوى يحمي إيران وشعبها وفي نفس الوقت يحفظ لها مكانتها كفاعل إقليمي وازن في الخارطة الجيوسياسية للمنطقة. وعليه، عمل الامام الخميني قدس ومن بعده السيد القائد الخامنئي على تحييد مسألة السلاح النووي عن قضية التسلح الذاتي وتوازن الرعب مع العدو.

طرحت العديد من الأسئلة حول موضوع السلاح النووي وامتلاكه من عدمه واهميته كأداة ضغط استراتيجي. اختلفت وجهات النظر من المسالة النووية ومدى أهميتها، وظروف طرحها وبات السؤال الأساسي هو، هل ان امتلاك قنبلة نووية هدف في حد ذاته؟ ام انه اداة من ادوات الردع وخلق توازن رعب مع العدو؟ هل دعم حركات التحرر هو بديل عن القنبلة او امتلاك القنبلة ام انه يدخل في إطار خيارات واولويات سياسية وعقائدية للجمهورية الاسلامية؟

2- الفتوى الشرعية للإمام الخامنئي، والآراء الإيجابية والسلبية حولها:

أصدر قائد الثورة الاسلامية السيد علي الخامنئي فتوى تحرم استخدام سلاح دمار الشامل. أُصدرت هذه الفتوى عام 2003 م وبعد عامين اعلنتها الحكومة الايرانية في بيان رسمي في اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا. ونشرت هذه الفتوى على الموقع الرسمي للسيد الخامنئي واشار اليها المسؤولون الكبار في تصريحاتهم. عدّ الشيخ حسن روحاني هذه الفتوى أكبر ضمان يضمن حركة إيران في مسار التكنولوجيا النووية السلمية. واعتبرها باراك اوباما آلية جيدة للالتزام بالاتفاق.

كجزء من دبلوماسية إدارة ترامب مع إيران، زعم مسؤولون كبار أن المرشد الأعلى، آية الله علي خامنئي، أصدر فتوى ضد تطوير أسلحة نووية. الفتوى هي حكم صادر عن سلطة دينية، وغالبًا ما يكون له آثار قضائية. نظرًا لأن خامنئي هو السلطة العليا في إيران، يبدو أن تصريحاته تحمل وزنًا كبيرًا. لكن هناك خط رفيع بين الفتوى ومجرد تصريحات القائد لوسائل الإعلام. وكما قال عباس ميلاني من جامعة ستانفورد: "قضية الفتوى معقدة. وسواء كانت موجودة بالفعل وحتى ما إذا كان السيد خامنئي يحق له إصدار فتاوى، مع مدى تغير الفتاوى كلها مسائل متنازع عليها ". قد لا يهم حتى إذا كانت الفتوى موجودة. قال كريم سجادبور، الخبير في شؤون خامنئي في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، إنه يبدو أن أوباما يشير إلى الفتوى لمنح الإيرانيين طريقًا أسهل للتسوية - بسبب معتقداتهم الدينية، وليس بسبب العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة. وأضاف "لا أعتقد أن فتوى آية الله خامنئي تطمئن أوباما بأن إيران لا تسعى لامتلاك أسلحة نووية." ولكن إذا كان بإمكانه أن يقدم لخامنئي طريقة رشيقة للتنحي، فهذا في مصلحته". مع أخذ ذلك في الاعتبار، دعونا نستكشف ما هو معروف عن الفتوى المزعومة.

قالت كايتلين هايدن، المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض في عام 2013، إن الحكومة الإيرانية هي أفضل مصدر للمعلومات. لكنها أضافت: "تحدث العديد من المسؤولين الإيرانيين عن الفتوى علناً، وتعليقاتهم متاحة للجمهور. هناك أوصاف مختلفة لها في المجال العام. والأهم من ذلك، أشار الإيرانيون أيضًا إلى الفتوى في مفاوضاتنا ". وبالفعل، فإن الموقع الإلكتروني الجديد للحكومة الإيرانية حول برنامجها النووي، يتضمن قسماً كاملاً عن الفتوى النووية. يبدو أن موقع الويب الإيراني يتتبع جذور فتوى خامنئي، التي يقال إنها صدرت لأول مرة في عام 2003، إلى فتوى أصدرها سلفه آية الله روح الله الخميني، بشأن حظر إنتاج واستخدام الأسلحة الكيماوية خلال فترة الحرب الإيرانية-العراقية.اعتبرت الأوساط الامريكية أنّ إيران احتفظت بحقها في انتاج الأسلحة الكيماوية بعد أن صادقت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC) في عام 1997، واشتبهت وكالات الاستخبارات الأمريكية في أن إيران تحتفظ بمخزون أسلحة كيماوية حتى عام 2003 عليه، اعتبرت الفتوى المذكورة بمثابة البيان المضلل. واشار **غاريث بورتر**، أن إيران صرّحت فقط أنّ لديها "قدرة على انتاج أسلحة كيميائية، مع الحفاظ على سياسة عدم اللجوء إلى هذه الأسلحة". ويشير الكاتب الى أنّ إيران ركّزت جهودها للوصول الى التكنولوجيا النووية والتي تختلف عن إنتاج القنبلة النووية. على اعتبار أنّ التكنولوجيا النووية بمثابة تقدم علمي في مجال له الكثير من الفوائد.

يشير كل من مهدي خلجي ومايكل ايزنشتات الى أنّ الفتوى التي أصدرها المرشد الأعلى خامنئي قبل سنوات والتي تحظر الأسلحة النووية، العناوين الرئيسية مجددا. فالدرس الرئيسي– الذي يمكن تعلمه من الفتوى النووية هو أنّ قرارات الأمن القومي لطهران تسترشد بالمصالح وليس بالأيديولوجية وأن التقدم في المفاوضات ممكن إذا تم تأطيرها من حيث مبدأ " مصلحة النظام" الذي ينصب اهتمامه الأساسي على بقاء هيكل السلطة. يعتبر مهدي خلجي انه يمكن

للمرشد الأعلى السيد القائد خامنئي أن يعكس فتواه إذا رأى ذلك ضروريا. اقترح بعض المسؤولين الإيرانيين السابقين أن يمّرر البرلمان تشريعا يقرّ قانون الفتوى النووية من أجل الحفاظ على قيمتها كإجراء لبناء الثقة مع الغرب. ويستشهد الكاتب بفتوى لاحد الدبلوماسيين الإيرانيين السابقين وهو أمير الموسوي الذي صرّح في مقابلة تلفزيونية مع قناة الميادين الإخبارية بتاريخ 30 كانون الثاني/يناير 2021 بأنّ" أي فتوى ليست دائمة وفقا للفقه الشيعي الجعفري، فالفتوى تصدر حسب تطور الظروف، لذلك اعتقد بانه اذا تصرف الامريكيون والصهاينة بشكل خطير فقد يتمّ تغيير الفتوى" وأضاف بأنّ" التعاليم الدينية لا تملي قرارات الامن القومي في طهران، بل أن مصلحة النظام الذي ينصب اهتمامه الأساسي على بقاء هيكل السلطة بعد الثورة هو المسؤول عن ذلك".

يشير سايمون هاندرسون الى تركيز فريق بايدن الجديد على وضع قيود على جوانب فنية مختلفة من برنامج إيران النووي، لا سيما فيما يتعلق بعدد أجهزة الطرد المركزي الفائقة السرعة وأنواعها المستخدمة في فصل النظير الأساسي " يورانيوم-235" عن اليورانيوم الطبيعي. وردا على ذلك أعلنت إيران اتخاذ خطوات نووية جديدة في مسعى واضح لتحسين موقفها في التفاوض بدءا باستئناف التخصيب بنسبة 20% في منشأة فوردو وصولا الى طرد مفتشي الأمم المتحدة إذا لم يتم رفع العقوبات. غير انه وبحسب الكاتب قد تكون هذه الخطوة لعبة دبلوماسية خطيرة.

حذر وزير الخارجية الأسبق **هنري كيسنجر** في كلمة ألقاها ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس في سويسرا، في عام 2013من نشوء أزمة حول البرنامج النووي الإيراني "في المستقبل القريب جدا". وأوضح أنه وطيلة خمسة عشر عاما، كانت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تعلن أنه "من غير المقبول" أن تمتلك إيران السلاح النووي، لكن الأخيرة بدأت تقترب بالفعل من ذلك حسب رأيه. وشدد كيسنجر على ضرورة إعطاء "فرصة حقيقية" للمفاوضات مع إيران، موضحا أن "عملا أحاديا من قبل إسرائيل يجب أن يكون الحل الأخير". وتابع حديثه بالقول، إن الفشل في منع إيران من امتلاك السلاح النووي سيؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، مما سيشكل "منعطفا في التاريخ البشري." أمّا **بريجنسكي** فقد تطرق إلى أزمة البرنامج النووي الإيراني، واصفا أي حرب ضد إيران بأنها ستكون الأكثر "غباء."وأضاف بريجنسكي مؤلف كتاب "الرؤية الإستراتيجية" ومستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، بأنه على الولايات المتحدة الامريكية ومؤسساتها مناقشة دور ايران في المنطقة والتطورات التي تشهدها على مستوى التكنولوجيا النووية ومدى خطورة هذا التطور على المصالح الامريكية في منطقة الشرق الأوسط. وأشار الى ضرورة طرح تساؤلات بشأن الحكمة الإستراتيجية من وراء احتمال توجيه الولايات المتحدة ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية. وأوضح أنه سيكون هناك جدل كبير على المستويين الداخلي والخارجي بشأن ضرورة شن الولايات المتحدة هجوما عسكريا على إيران، سواء أكان ذلك بمفردها أو بالتنسيق مع إسرائيل، خاصة في ظل غياب اتفاق مع إيران بشأن ضرورة انصياعها لمقتضيات معاهدة الحد من الانتشار النووي.وطرح بريجنسكي عددا من التساؤلات بشأن الهجوم المحتمل ضد المنشآت النووية الإيرانية- كمحاولة لوقف البرنامج النووي الإيراني او تعطيله- من بينها ما يتعلق بمدى فاعلية الغارات الجوية الأميركية ضد هذه المنشآت، وبشأن عواقب مثل هذا الهجوم على الشعب الإيراني. كما تساءل عن رد الفعل الإيراني الانتقامي المحتمل ضد المصالح الأميركية إزاء أي ضربة عسكرية ضد إيران، وإزاء مدى انعكاسات الهجوم وتبعاته على استقرار المنطقة وعلى استقرار الاقتصاد الأوروبي والآسيوي. وأضاف متسائلا بشأن مدى قدرة أميركا على تجنيب العالم مخاطر التهديدات النووية الإيرانية بطريقة دبلوماسية بعيدا عن الحرب، خاصة في الإقليم المليء بالاضطرابات والقابل للاشتعال برمته كالنار في الهشيم.

مع وصول **ترامب** الى البيت الأبيض تعقدت الأمور أكثر وبات الانسحاب من الاتفاق النووي هو سيد الموقف وأصبح هاجس الإدارة الترامبية الوحيد هو إعادة تفعيل الضغوط القصوى وتسليط العقوبات على إيران تحت عناوين مختلفة لوقف لتعطيل مسار التطور التكنولوجي والعسكري وكل ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. قرار ترامب من جانب واحد الخروج من الاتفاقية التي وقعها سلفه باراك أوباما عام 2015، الى جانب مراهنته على تغير سلوك النظام في إيران، كان جزءا من المجازات المتماسكة في إدارته المتقلبة، وفي الوقت الذي استطاع فيه أن يحدث أضرارا في الشرق الأوسط، إلا أن صوته العالي فشل حقيقة في تغطية نجاح إيران في تطوير ترسانتها العسكرية والصاروخية بعيدا عن الحديث عن مشاريع السلاح النووي المفترضة. اليوم، وفي ظل الإدارة الامريكية الجديدة بقيادة **بايدن**، تتطور الاحداث بسرعة بين حديث عن تسارع وتيرة البرنامج النووي الإيراني وبين الإمكانيات المتاحة للعودة الى طاولة المفاوضات ببنود إضافية جديدة. صرّح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في إدارة بايدن في مقابلة مع تلفزيون إن. بي. سي (الأول من فبراير/شباط 2021) إن إيران ربما تكون على بعد أسابيع من امتلاك مواد لسلاح نووي إذا واصلت خرق الاتفاق النووي، وفقا لما أوردته وكالة رويترز. وكان بلينكن قد طالب طهران بالعودة للالتزام باتفاقها النووي مع القوى العالمية قبل أن تفعل واشنطن، وقال إنه إذا عادت إيران للالتزام بالاتفاق، فستسعى واشنطن لبناء "اتفاق أطول وأقوى" يتناول مسائل أخرى "صعبة للغاية." من جانبها ألمحت إيران إلى أن عودة الولايات المتحدة للاتفاق النووي لن تكون بسهولة الانسحاب منه، فالأمريكيون غادروا الاتفاق بتوقيع واحد لكن لا يمكنهم العودة بتوقيع مماثل. وأن الالتزام يفرض على الإدارة الامريكية رفع العقوبات بشكل فاعل قبل الحديث عن أي مفاوضات محتملة في المستقبل القريب. إقليميا أعرب وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس أن "إيران دولة شغوفة بتطوير قدراتها النووية من نواح عسكرية، وإذا وصلت إلى ذلك ستشكل مشكلة دولية، وستكون مشكلة للمنطقة أيضا، وبالتالي تشكل خطرًا أمنيا على إسرائيل ." صرّح العميد احتياط في الجيش الإسرائيلي **عوديد تيرا** لصحيفة معاريف بالقول إنّ" أمن إسرائيل في خطر إن لم نقنع بايدن بخطورة النووي الإيراني، مشيرا الى أنه "يخطئ من يحلل مسألة الاتفاق الجديد الذي سيتحقق مع إيران بتعابير النزال بيننا وبين الإيرانيين، يكون المنتصر- فيه هو من يمتشق أولاً. للإيرانيين مصلحتان أساسيتان في سياق الاتفاق؛ فالمصلحة الإيرانية حيال الولايات المتحدة وأوروبا هي منح إيران مظلة نووية لمنع تدخل أمريكي وأوروبي فيما يجري في الساحة الشرق أوسطية، وهي تريد خلق مظلة نووية لخطوات سياسية وعسكرية لتثبيت الهيمنة الإيرانية في المنطقة. وإن خطوات كممارسة الإرهاب، وتعزيز قوة حزب الله وسوريا وحماس للمس بإسرائيل، وتقليص نفوذ مصر- والسعودية في المنطقة، والسيطرة على اليمن، وإلغاء التحالفات التي عقدت بين الدول العربية المعتدلة وإسرائيل، والسيطرة على نفط المنطقة وعلى مخرج إيران إلى البحر وغيرها، كلها ستعرض وضع إسرائيل الأمني والاقتصادي لخطر يستحيل احتواؤه. أما الأمريكيون فقلقون أقل؛ لأنهم اليوم مستقلون من حيث الطاقة. وما يفترض أن يؤدي بها إلى العمل هو حرصها على حلفائها وعلى مصالح هامشية قد لا يستثمرون جهوداً كبيرة للحفاظ عليها. وتتعاظم الإشكالية عقب مبنى الكونغرس الأمريكي الذي لا يبث عطفاً على إسرائيل بسبب تركيبته.

قد تسارع دول المنطقة ذات القدرة الاقتصادية إلى سلاح نووي كي لا تترك الهيمنة لإيران. فلن فلن تبقدول مثل السعودية، وتركيا، والإمارات، وربما مصر أيضاً، صامتة. وعندها سينشأ نسيج نووي متعدد الأقطاب غير قابل للتحكم أو التوقع. ولا يشبه الأمر ميزان الرعب الذي كان بين الاتحاد السوفياتي والغرب، لأن الحديث يدور عن قطبين مركزيين يستندان إلى مبدأ الدمار المتبادل المؤكد؛ أي إما الحرب الشاملة أو لا شيء. ينبغي الافتراض بأن الدول الجديدة ستتزود بعدد ضيق من الصواريخ النووية، وهو كفيل بأن يزيد دافعها لاستخدام الضربة الأولى، إذ من غير الممكن مع صواريخ

قليلة بناء قدرة ضربة ثانية. كما قد ينشأ وضع يرسل فيه سلاح نووي كخطوة داعمة دون عنوان واضح للمرسل. في أعقاب ذلك، ستصبح المنطقة مكاناً تكون فيه الأصابع ملتصقة دوماً بالزناد النووي. وهذا أيضاً سيمس بأمننا. بينما سيضر العالم أقل، وإن كان وضع كهذا يجر العالم كله إلى حرب نووية شاملة. تعمل إيران منذ سنوات لبناء منظومة نووية عسكرية تتضمن ثلاثة مسارات أساسية: تخصيب اليورانيوم، وبناء رأس متفجر، وبناء منظومة صواريخ. وقد صلت إيران فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم إلى وضع امتلاك -إذا ما قررت- ما يكفي من اليورانيوم المخصب في غضون بضعة أشهر. أما الرأس المتفجر فتطوره خفية دون أن تسأل أحداً. والمسار الوحيد الذي يمكن تأخيره هو مسار الصواريخ الذي لا يذكر على الإطلاق في الاتفاق النووي. كان هذا هو التقصير الأساس في الاتفاق مع أوباما. لقد وصل الإيرانيون اليوم إلى مسافات نحو 3 آلاف كيلومتر بدقة شديدة، أي أن صواريخهم تصل إلى دولة إسرائيل وكذا إلى أطراف أوروبا. وكلما زادت المسافة، سيزداد نفوذ إيران على دول العالم تجاه إسرائيل. وهذا أيضاً سيمس بأمن إسرائيل. مما قيل، نستنتج بأن علينا أن نقنع الأمريكيين في الاتفاق الجديد للضغط على الأمور التالية: وقف مشروع الصواريخ الإيراني، وتصفية منظومة الصواريخ القائمة، وتصفية كل منشآت التخصيب، وكشف كل عناصر المنظومة النووية الإيرانية للرقابة المفاجئة من مراقبين أمريكيين. إضافة إلى ذلك، أوصي إسرائيل بتعزيز منظومة الهجوم المتنوع ضد المشروع النووي الإيراني، إذ إن الكثير من الأمور المطلوبة من أمريكا بايدن لن تنفذ."

3- هل تحتاج إيران إلى القنبلة؟

همّ الولايات المتحدة ليس ما يمكن أن تحققه إيران من تقدم على المستوى العسكري طالما انه لا يشكل خطر الى حد ما على المصالح الامريكية والغربية، وهنا كاي دولة أخرى من حقها تطوير ترسانتها العسكرية والمدنية بحسب امكانياتها، ولكن ما يقلق الولايات المتحدة فعليا هو -ما يمكن ان تحصل عليه من وروسيا والصين وكوريا الشمالية وغيرهم من الدول من دعم ومساعدات وخبرات في المجال النووي خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. ثم مع تطور العلاقة بين روسيا وإيران نتيجة التعاون في المجال النووي والتعامل مع السوق السوداء للتكنولوجيا النووية اضافة الى تفاوض إيران مع الصين وكوريا الشمالية لتطوير مجالها النووي، بدا القلق الأمريكي والغربي يبرز أكثر- من أن يكون لإيران طموح أكبر لتطوير المشروع النووي واكتساب الخبرة الكافية التي قد تؤدي الى الوصول الى امتلاك القنبلة. لكن السؤال الذي كان دائما يتبادر للذهن، هل تحتاج إيران فعلا للقنبلة؟ في الحقيقة ارتباطا بالمبادئ الأخلاقية والدينية والخيارات الأساسية التي أكد عليها القادة في إيران دوما بأن تصنيع القنبلة النووية ليس هدفا في حد ذاته، فانّ امتلاك القنبلة النووية وان كان ممكنا ومتاحا ليس هدفا في حد ذاته ولا مشروعا. بعد الإعلان عن الاتفاق النووي، ألقى السيد الخامنئي خطابا بعد صلاة عيد الفطر عام 2015 وأشار فيه إلى الفتوى الشرعية التي أصدرت سابقا حول تصنيع واستخدام الأسلحة النووية، وأكد أنّه لا يمكن لأي قوة الوقوف أمام إيران اذا ارادت صناعة قنبلة ذرية ولكن إيران لا تريد صناعتها وذلك لتعارضها مع الشرع و الإسلام و قال: لقد أصدرنا فتوى بحرمة إنتاج السلاح النووي قبل سنوات، وذلك لتعارضها مع الشرع والأخلاق، لكن الأمريكان رغم أنهم يعترفون أحياناً بأهمية هذه الفتوى، يكذبون و يهددون في إعلامهم و يزعمون أن تهديداتهم هي التي حالت دون إنتاج السلاح النووي الإيراني". وأكد قائد الثورة الاسلامية سماحة آية الله العظمى الخامنئي، في عدة مناسبات ان المكسب الاكبر لنجاحات وتقدم العلماء الشباب في مجال العلوم والتقنية النووية، يتمثل في خلق شعور الاعتزاز بالنفس والاعتزاز الوطني في البلاد وتقديم نموذج لشعوب

المنطقة والعالم من قدرات شعب ما للصمود امام الضغوط ومن الاستقلال والقدرة على كسر الانحصار العلمي للقوى الاستكبارية، مؤكدا: ان الشعب الايراني لم ولن يسعى ابدا للحصول على السلاح النووي.

يقدم خطاب السيد القائد تأكيدا جديدا بعد فتوى تحريم صناعة الأسلحة النووية بأنّ إيران ليست في حاجة لامتلاك السلاح النووي، وبأن القوة الحقيقية لا تصنع بالقنابل والأسلحة الخطيرة والمحرمة، فالسلاح النووي لا يجلب القوة بل أنه بإمكان أي شعب ومن خلال قوته "الإنسانية الفاعلة والذكية " كما يقول، هزيمة أي قوة تعتمد على السلاح النووي. إنّ ما تحتاجه إيران فعليا هو مزيد من العمل على تطوير ترسانتها العلمية والتكنولوجية والتي تمكنها حقيقة من كسر كل أنواع الحصار والاصطفاف الى جانب الدول المتقدمة. انها الحرب الحقيقية التي تواجهها إيران اليوم، والتي تجعل منها قوة مستهدفة من قبل قوى الاستكبار التي لا يقلقها ان تمتلك إيران قنبلة نووية يوما ما بقدر ما يقلقها امتلاك إيران لأدوات التكنولوجيا الذكية والمتطورة. فالحرب الحقيقية هي حرب عقول وليست حرب تسلح نووي. في حين ان الاتفاق الجديد بين الحكومة الايرانية والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية واجه معارضة نواب مجلس الشورى الاسلامي، حيث انهم استنبطوا منه بان الحكومة لم تنفذ قانون " المبادرة الاستراتيجية لإلغاء الحظر" الذي أقرّه البرلمان الإيراني فيما يخص تعليق العمل الطوعي بالبروتوكول الاضافي بدقة، صرح قائد الثورة الاسلامية اية الله السيد علي خامنئي في كلمته في 22 شباط 2021 امام أعضاء مجلس الخبراء بان "الحكومة ترى نفسها ملزمة بتنفيذ القانون ويجب تنفيذ هذا القانون الجيد بدقة متناهية".

4- آراء دولية حول تداعيات القنبلة:

تشير بعض الآراء الدولية التي لا تقبل التعايش مع إيران نووية الى أنّ الاتفاق النووي الإيراني هو اتفاق تاريخي يمكن أن يؤخر بشكل كبير وربما يمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية. لكن ماذا لو فشلت الصفقة؟ يمكن لإيران أو إدارة أمريكية مستقبلية الانسحاب في النهاية من هذه الصفقة. ما الذي يمكن أن تفعله إيران بالأسلحة النووية إذا حصلت عليها؟ مال النقاد والمحللون إلى التطرف في الإجابة على هذا السؤال. يعتبر المتفائلون الذين يقبلون بالتعايش مع فكرة إيران نووية، أن الأسلحة النووية لا تستخدم كثيرًا لأي شيء آخر غير ردع الهجوم النووي. وبالتالي، فإن الأسلحة النووية لن تمكن إيران من فعل الكثير في السياسة الدولية. بينما يرى المتشائمون الرافضون، أن الأسلحة النووية هي أدوات قوية في فن الحكم الدولي. ووفقًا لوجهة النظر هذه، فإن امتلاك أسلحة نووية سيمكن إيران من الانخراط في مجموعة من السلوكيات التي تعتبر حاليًا شديدة الخطورة على المصالح الدولية. وفقا لبعض التحليلات يمكن للأسلحة النووية أن تسهل مجموعة من سلوكيات السياسة الخارجية التي تهم صانعي السياسة الأمريكيين بدرجات مختلفة. ومع ذلك، ليست كل هذه السلوكيات شائعة كما يعتقد المتشائمون.

➢ كيف يمكن لإيران أن تستخدم الأسلحة النووية؟

أولاً، قد تستخدم إيران الأسلحة النووية كدرع لتحقيق أهداف معينة، على سبيل المثال، تستخدم باكستان الأسلحة النووية كدرع يمكنها من خلاله أن تتابع بقوة مطالبات إقليمية طويلة الأمد ضد الهند دون خوف من الانتقام. ومع ذلك، فمن الناحية التاريخية، من المرجح أن تتصرف الدول التي تواجه تهديدات إقليمية خطيرة بشكل أكثر عدوانية

بعد الاستحواذ على الأسلحة النووية. على النقيض من ذلك، فإن إيران دولة قوية إلى حد معقول محاطة بجيران ضعفاء وغير مستقرين - وبالتالي فمن غير المرجح أن تستخدم الأسلحة النووية لتصبح عدوانية.

ثانيًا، يمكن استخدام الأسلحة النووية لتسهيل توسيع أهداف الدولة ومصالحها في السياسة الدولية. الولايات المتحدة هي مثال. بعد الحرب العالمية الثانية، استخدمت الولايات المتحدة قدراتها النووية لتدعيم مجموعة موسعة وغير مسبوقة تاريخيًا من التحالفات التي امتدت عبر العالم واستمرت حتى يومنا هذا. لكن الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب واجهت بيئة استراتيجية مواتية بشكل فريد جعلت التوسع على نطاق واسع ممكنًا وجذابًا. عكس إيران اليوم التي يمكن ان تتوسع إقليميا وتردع إسرائيل عن القيام باي عدوان.

ثالثًا، استخدمت العديد من الدول - بما في ذلك بريطانيا وفرنسا وكوريا الشمالية - الأسلحة النووية حتى تتمكن من تحقيق نسبة من الاستقلال عن كبار حلفائها. في الواقع، دفع الخوف من هذا الاستقلال في كثير من الأحيان جهود الولايات المتحدة النشطة بشكل مفاجئ لمنع -حتى حلفائها -من الحصول على أسلحة نووية. فيما يخصّ السلوك الإيراني الآن، قد نتوقع أن تتصرف إيران بشكل أكثر استقلالية عند امتلاك أسلحة نووية. لكن كلاً من روسيا والصين (في أحسن الأحوال) حليفان "فضفاضان" لإيران، لذلك من المرجح أن يكون تأثيرهما في مساعدة او منع إيران من ان تصبح دولة مستقلة نوويا محدودا.

رابعًا، استخدمت العديد من الدول، بما في ذلك الصين والولايات المتحدة، أسلحتها النووية لتقوية أو دعم حلفائها. على سبيل المثال، يمكن للدول نقل التقنيات النووية، أو عرض الردع النووي الموسع، أو تحويل الموارد العسكرية التقليدية إلى حلفائها.

قد تحاول إيران تعزيز حلفائها الإقليميين بدرجة أكبر بعد امتلاكها الأسلحة النووية. لكن دعم إيران لحلفائها في المنطقة ليس بالأمر الجديد، وصناع السياسة الأمريكيون على دراية جيدة بالجهود. غالبًا ما استخدمت الدول الأسلحة النووية للدفاع بثبات أكبر ومقاومة التحديات التي تواجه مواقفها. قد تكون هذه هي النتيجة الأكثر ترجيحًا إذا حصلت إيران على أسلحة نووية. تعمل الدول النووية جاهدة لمنع الانتشار النووي، ومع ذلك، من المحتمل أن تعمل الولايات المتحدة بقوة لمنع إيران من حيازة أسلحة نووية. إن الميل الإيراني الأكبر لمقاومة التحديات من شأنه أن يقيد حرية الولايات المتحدة في العمل في جوار إيران ويجعل من الصعب استخدام القوة العسكرية ضد إيران - وهي جميع الخيارات التي يرغب صانعو السياسة الأمريكيون في الاحتفاظ بها. في الواقع، كان الخوف من أن يؤدي الانتشار إلى تقييد حرية أمريكا في التصرف، دافعًا قويًا لسياسات الولايات المتحدة لمنع الانتشار منذ بداية العصر النووي. تصرفت كل دولة نووية بشكل مختلف إلى حد ما مع الأسلحة النووية. ومع ذلك، يشير التاريخ إلى أنه إذا كانت إيران ستمتلك أسلحة نووية، فإنها ستكون قادرة على استخدامه كأداة ضغط لحماية سيادتها واستقلالها وتحالفاتها أيضا. في النهاية، حقيقة أن الأسلحة النووية أدوات مفيدة في فن الحكم الدولي تجعل من الصعب إقناع الدول بالتخلي عن الأسلحة النووية بمجرد امتلاكها. لماذا تعتبر الأسلحة النووية الإيرانية بمثابة تهديد للمصالح الأمريكية والغربية؟

على مدى عقود، حشدت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لمنع إيران المسلحة نوويًا، معتقدين أن الأسلحة النووية في أيدي النظام الإيراني ستهدد إسرائيل بشكل مباشر، وتزعزع استقرار المنطقة، وتشكل خطرًا أمنيًا على الولايات المتحدة

وأوروبا، وحلفائها الاخرين. يشـير المحللون الغربيون الى أن وجود إيران المسـلحة نوويا يشـكّل تهديدًا مباشرًا لأقرب حلفاء أمريكا في الشرـق الأوسـط، وهو إسرائيل فهي الأكثر عرضـة للخطر حيث أعلن قادة إيران مرارا أنه يجب "محو إسرائيل من الخريطة." يشعر حلفاء أمريكا العرب، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين وغيرهم، بقلق عميق من سـياسـة إيران الإقليمية، فتحركات إيران على مسـتوى المنطقة وتحالفاتها وانجازاتها في محور المقاومة باتت تشـكّل تهديدا فعليا ليس فقط على المصـالح الامريكية بل على المسـتقبل الوجودي لإسرائيل. وعليه، بدأ الامريكيون والصهاينة يستشعرون بتهديد متزايد من إيران المسلحة نوويًا.

في الواقع، أدى الموقف العسـكري الإيراني إلى زيادة مشـتريات الأسـلحة من قبل جيرانها ومن المرجح أن تؤدي إيران المسلحة نوويًا إلى سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط من شأنه أن يزيد من زعزعة استقرار هذه المنطقة المضطربة والحيوية. للولايات المتحدة والمجتمع الدولي مصلحة راسخة في الحفاظ على الهدوء في الشرق الأوسط. حتى في الوقت الذي أصـبحت فيه الولايات المتحدة مؤخرًا مُصـدرًا صـاف للنفط، لا يزال اقتصـادها يعتمد بشـكل كبير على اسـتقرار أسـواق النفط العالمية، والتي لا تزال تتطلب اسـتمرار تصـدير النفط من الشرـق الأوسـط. كما أنه من المرجح أن تعزز إيران المسـلحة نووياً سـياسـة إيران الخارجية، بما في ذلك وجودها في سـوريا، وهجماتها ضـد إسرائيل عبر حلفائها في المقاومة مثل حزب الله وحماس وجماعات أخرى، وحركة أنصـار الله في اليمن. إن امتلاك أسـلحة نووية من شـأنه أن يشـجع هذه السـياسـة ومن المرجح أن يؤدي إلى مواجهات أكبر مع المجتمع الدولي. تمتلك إيران بالفعل قدرة أسـلحة تقليدية على ضرب القوات الأمريكية وحلفائها المتمركزة في الشرق الأوسط وأجزاء من أوروبا. إذا سُمح لطهران بتطوير أسلحة نووية، فإن التهديد الذي تشكله سيزداد بشكل كبير.

إنّ امتلاك إيران قدرات تكنولوجية عالية الى جانب المعرفة النووية، والتي يمكن أن تتشـارك فيها الجمهورية الاسـلامية مع حلفائها في المنطقة هو الخطر الأكبر على المصالح الامريكية وعلى إسرائيل.

أشـار معهد دراسـات الامن القومي الاسرائيلي في مقال عن قرب إيران من القنبلة النووية، وركز المحللون الإسرائيليون على العديد من المؤشرات معتبرين بأنها كافية لمنح إيران الفرصة للوصول الى تصنيع القنبلة النووية. أشار تقرير نشره معهد الامن القومي الى أنه في 4 كانون الثاني (يناير) 2021، أعلنت إيران أنها بدأت تخصـيب اليورانيوم إلى مسـتوى 20% في منشأة محمية بشكل جيد في فوردو. ويخرج هذا المستوى من التخصيب تمامًا عن التزام إيران المنصوص عليه في الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع القوى العالمية في عام 2015 (خطة العمل المشتركة الشاملة). هناك سببان رئيسيان محتملان لهذا الإعلان الإيراني. أولاً، المقصـود منه أن يكون اسـتفزازاً يهدف إلى الضـغط على القوى العالمية لرفع العقوبات المفروضة على إيران، والتي جددتها الولايات المتحدة. ثانياً، تنوي إيران تكديس اليورانيوم المخصب بمستوى وكمية تساعدها على إنتاج قنبلة نووية في وقت قياسي.

وفقًا لتقديرات المخابرات الدفاعية الإسرائيلية، كما نُشرت في مقابلة مع رئيس قسم الأبحاث في المعهد (9 تشرين الأول / أكتوبر 2020)، منذ لحظة اتخاذ قرار الاختراق، سـتكون إيران على بعد عامين من صـنع قنبلة. إذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن أن يكون ذلك في الوضـع الحالي في إيران، فبالنظر إلى أن أجهزة الطرد المركزي لديها، أصـبحت اليوم أكثر كفاءة مما كانت عليه قبل خمس سنوات، وأنه منذ عام 2019 قامت بتخصيب اليورانيوم بما يتجاوز ما هو مسموح به

بموجب الاتفاقية وقد تراكمت بالفعل أكثر من ثمانية أضعاف كمية المواد المسموح بها في الاتفاقية، هل ما زالت بعيدة عن القنبلة؟ إجابة جزئية على السؤال هي أنه اعتبارًا من نوفمبر 2020، تم تركيب بعض أجهزة الطرد المركزي المتقدمة ولكن لم يتم تغذيتها بعد بغاز اليورانيوم، أي أن بعضـــها تم تركيبه وبعضـــها لا يزال قيد التطوير / الإنتاج. والإجابة الكاملة هي أنه في الماضي، كان وقت القنبلة محسـوبًا على أسـاس تراكم المواد الانشـطارية، بينما يضـيف البعض اليوم إلى تخصيب اليورانيوم إعداد آلية التفجير النووي، وهو أمر ضروري لإنتاج السلاح نفسه.

من الواضـح في هذا التقرير الذي نشرـه معهد دراسـات الامن القومي الإسرائيلي، مسـتوى الهلع والقلق الذي يعيشـه الداخل الإسرائيلي من احتمال امتلاك إيران لسـلاح نووي، والتي يعتبرها تهديدا صريحا لكيانه تحديدا وفقا للعديد من المؤشرات التي طرحها التقرير. يشير التقرير الى أن الأسلحة النووية تتطلب ثلاث مكونات رئيسية: المواد الانشطارية - في الحالة الإيرانية، اليورانيوم المخصـب بدرجة عسـكرية؛ نظام الأسـلحة ومنصـة لإيصـال القنبلة النووية. حيث تمتلك إيران بالفعل منصات - صواريخ يمكنها حمل أسلحة نووية - ولديها أيضًا القدرة على إنتاج مواد انشطارية، أي قدرة تخصيب اليورانيوم، والتي يُزعم أنها مخصصـة للأغراض المدنية بحسـب التقرير، ولكنها ذات اسـتخدام مزدوج ويمكن اسـتخدامها في صـنع قنبلة. يشـير التقرير الى انه بعيدا عن مسـألة الوقت اللازم لتطوير آلية التفجير، فإن أي تقدير شامل يجب أن يأخذ في الاعتبار ثمانية عوامل تؤثر على وقت إيران في صنع قنبلة:

- ✓ هل الهدف قنبلة أولى أم ترســانة عملياتية (خمس قنابل) أم مجموعة عمليات (منصــات إطلاق عملياتية)؟ من الشــائع التركيز على وقت القنبلة الأولى على افتراض أنه بعد القنبلة الأولى يصــعب إيقاف برنامج نووي. من الشـائع افتراض أن القنبلة الأولى تتطلب 25-30 كيلوغرامًا من اليورانيوم العسـكري، حوالي 90 %، الكمية الكبيرة.
- ✓ هل معايير التجارب النووية "الباردة" وســلامتها هي معايير غربية؟ أم ســيتم تنفيذ المشرــوع في إطار إجراء طارئ مع اختصارات وهوامش أمان دنيا؟ الافتراض السائد هو أن زمن الاختراق في إيران سوف يتميز بأقصر وقت ممكن، وبالتالي لا ينبغي حساب هوامش الأمان أو اختبارات المعايير الغربية.
- ✓ هل الاختراق الإيراني علني أم خفي؟ يتطلب الاختراق السرــي مرافق صــغيرة مقنعة أو مخفية، والتي بحكم تعريفها تعتبر أبطأ. من ناحية أخرى، إذا كان لدى إيران منشآت سرية تنضم إلى قدرات التخصيب المعلنة في اختراق علني، فسيتم تقصير وقت القنبلة. في معظم الحسابات، يُفترض أنه لا توجد منشآت مخفية في إيران، أو أنها غير ذات أهمية. إذا كان العنصر السري مهمًا، فقد يكون حساب وقت الاختراق بلا معنى.
- ✓ جيل أجهزة الطرد المركزي التي ستشـغلها إيران: حتى اتفاقية عام 2015، كانت أجهزة الطرد المركزي الإيرانية هي الجيل الأول، وكانت هناك حاجة لثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي من هذا النموذج للدوران لمدة عام للوصول إلى مستوى التخصيب العالي (25 كجم). ولكن اعتبارًا من تشرين الثاني (نوفمبر) 2020، بدأت إيران في تركيب أجهزة طرد مركزي من طراز متقدم في منشأة التخصيب الرئيسية، وسيتم تقصير معدل التخصيب وفقًا لذلك.
- ✓ ما هو المخزون الأولي من اليورانيوم المخصــب وما هو مســتوى التخصــيب؟ يمكن لإيران تكديس اليورانيوم المخصب بمستويات مختلفة من التخصيب وبكميات مختلفة. بالنظر إلى نفس الكمية والنوعية لأجهزة الطرد

المركزي، فإن وقت الاختراق من التخصيب بنسبة 0.7 % أو اليورانيوم بنسبة 20 %، وحتى من التخصيب بنسبة 4.5 %، يختلف تمامًا. في تشرين الثاني (نوفمبر) 2020، كان لدى إيران 1.7 طن فقط من اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 4.5 في المائة (بدرجات متفاوتة)، ولكن مع وجود 1000 جهاز طرد مركزي متقدم، سيكون من الممكن الوصول إلى مادة كافية لقنبلة واحدة في غضون شهر إلى ثلاثة أشهر، اعتمادًا على النموذج. علاوة على ذلك، إذا قامت إيران بتخصيب كمية كافية من اليورانيوم، فسيتم تقصير وقت الاختراق، لأن التخصيب إلى حوالي 90 %، وهو المستوى المطلوب للأسلحة النووية، يتطلب عددًا صغيرًا من أجهزة الطرد المركزي ووقتًا قصيرًا للتخصيب.

- **الافتراضات المتعلقة بتطوير ووضع نظام الأسلحة:**

*تعقيد مشروع تطوير الأسلحة وطول مدته: هذه المعلومة هي الأهم بالنسبة لطول الوقت الذي يستغرقه الحصول على قنبلة. يشير البعض بأن تطوير نظام سلاح ليس بالأمر الصعب الذي كان عليه قبل 50 أو 70 عامًا. تتيح معرفة أنظمة الأسلحة النووية وأنظمة الكمبيوتر المتقدمة والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج تطوير أنظمة الأسلحة في غضون عدة أشهر. من ناحية أخرى، يشير آخرون في قيادة مجتمع الاستخبارات الأمريكية، بأن التحدي لا يزال كبيرًا وأن الفترة الزمنية لم يتم تقصيرها بعد، وأنها عملية تطوير حساسة لمدة عام واحد على الأقل وربما حتى عامين.

*التزامن بين برنامج التخصيب وبرنامج الأسلحة: من غير الواضح ما إذا كانت إيران قد واصلت بعد عام 2003 العمل في وقت واحد على كل من برنامج الأسلحة والتخصيب. تعمل الاجراءات بالتوازي على تقصير الأوقات، خاصة على افتراض أن تطوير الأسلحة قصير. في معظم -إن لم يكن- كل البلدان التي طورت أسلحة نووية، كان الطريق الحرج هو إنتاج المواد الانشطارية، بينما تم تطوير آلية التفجير بشكل أسرع ولكن تم تحسينها بمرور الوقت. يظهر من المعلومات الاستخباراتية التي نشرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأرشيف النووي الذي استولى عليه الموساد، أن إيران شاركت في تطوير آلية التفجير منذ عام 2003 وربما حتى قبل ذلك.

* التقدم الإيراني في مجال الأسلحة منذ عام 2003: إذا كان التركيب غير نشط، كما تفترض معظم المنظمات الاستخباراتية، فإن تطوير مكونات ليست بهذه البساطة للقنبلة أمر مطلوب، مع افتراض معقول أن السلاح سيستخدم تقنية الانفجار الداخلي: معالجة اليورانيوم وبناء نظام متفجر دقيق، وتركيب مصدر نيوتروني، ودمج جميع المكونات، وإعداد وتنفيذ سلسلة من الاختبارات والتجارب المعقدة. ولكن إذا كان لدى الإيرانيين فريق أسلحة سري وانتهى تطوير نظام الأسلحة، فيجب تقدير وقت الاختراق ببضعة أشهر حتى التكامل النهائي.

كيف يمكن طرح مثل هذه النتائج المختلفة حول المدة التي ستستغرقها إيران للوصول إلى قنبلة؟ لإثبات الاختلاف، سيتم توضيح ثلاث مجموعات من الافتراضات - متشائمة، ومحتملة، ومتفائلة. في جميع السيناريوهات الثلاثة، تكون الإشارة إلى القنبلة الأولى كخط النهاية، على افتراض أن إيران لا تفي بالمعايير الغربية ولا توجد منشآت تخصيب مخفية.

- ✓ **سيناريو متشائم:** تطوير آلية التفجير يحدث بالتوازي مع التخصيب إلى المستوى العسكري. تم تطوير معظم مكونات نظام السلاح سراً والوقت الإضافي المطلوب لتطوير السلاح هو ثلاثة أشهر. تمتلك إيران ما لا يقل عن 1000 جهاز طرد مركزي متقدم تقدر تخصيب الكمية المطلوبة لإنتاج نواة واحدة (SQ) بثلاثة أشهر. في هذه الحالة، تشير التقديرات إلى أن إيران يمكن أن تطور قنبلة خلال أربعة إلى ستة أشهر من قرارها.
- ✓ **السيناريو المحتمل:** لم يتم الانتهاء من تطوير السلاح، ولكنه في وضع متقدم وسيستغرق حوالي ستة أشهر، وثلاثة أشـــهر فقط منها بالتوازي لإكمال التخصـــيب. لا يوجد في إيران أجهزة طرد مركزي متطورة نشـــطة، وسـيسـتغرق الأمر ثلاثة أشـهر قبل تفعيلها وتركيب الأجهزة الأخرى. لذلك فإن وقت التخصـيب إلى SQ هو خمسـة أشـهر. في هذه الحالة، فإن الوقت الذي تسـتغرقه إيران لصـنع قنبلة هو ثمانية أشـهر إلى عام، اعتبارًا من نهاية عام 2020.
- ✓ **سيناريو متفائل:** بسبب النهج الحذر للتسليح، فإن الوقت اللازم لتطوير السلاح هو عام ونصف. يحدث بعد الوصـول إلىSQ بواسـطة أجهزة الطرد المركزي التشـغيلية من الجيل الأول فقط)، والتي تتطلب نصـف عام. في هذه الحالة، مدة القنبلة سـنتان. يسـتند هذا التقييم، وهو متطرف، إلى مفهوم اسـتخباراتي (قوي نسـبيًا ولكنه محفوف بالمخاطر) أن إيران لم تتعامل مع التســـليح منذ عام 2003. ولا تأخذ هذه التقييمات في الحســـبان، التحركات السـياسـية مثل انسـحاب إيران من معاهدة حظر انتشـار الأسـلحة النووية، الأمر الذي يتطلب ثلاثة أشـــهر من لحظة الإعلان حتى التطبيق الفعلي. لكن من المرجح أن هذا الإجراء لن يكون في مصـــلحة طهران، إذا قررت الانتقال إلى القنبلة.

يشـير التقرير الإسرائيلي انه من المهم انتظار ما إذا كان هناك مبرر لافتراض متفائل، بناءً على التقييم بأن إيران أوقفت الأنشـطة المتعلقة بالأسـلحة النووية وتجاربها لتعزيز مكوناتها وجميع الجوانب المهمة جدًا في المشـروع النووي. لذلك ينصـح التقرير بالاعتماد على السـيناريو المعقول الذي يفترض إضـافة حوالي ثلاثة أشـهر بعد انتهاء تخصـيب اليورانيوم وحوالي ثمانية أشـهر إلى عام واحد كحد أقصى من قرار الانهيار إلى القنبلة حتى اكتمال القنبلة الأولى. بعد هذا النقاش، فإن التخصيب الفعلي لليورانيوم بكميات كبيرة إلى مستوى 20 % سيتطلب إعادة تقييم شاملة للجدول الزمني لمشروع الأسلحة النووية الإيرانية.

5- بدائل القوة لدى إيران

تمتلك إيران من البدائل ما يغنيها عن امتلاك القنبلة النووية، هكذا يرى بعض المتابعين، فالبدائل الفاعلة ســـياســـيا واسـتراتيجيا وعسـكريا في الداخل الإيراني وعلى مسـتوى الإقليم كفيلة بان تجعل من إيران قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة، ليس فقط في التوجهات الإقليمية ولكن حتى على مســـتوى الخرائط. تمتلك إيران اليوم العديد من أدوات الضـــغط الفاعلة والقادرة على ضرب العدو الصـهيوني وتهديد مصـالحه في المنطقة، والدليل على ذلك حالة القلق والارباك التي يعيشـها هذا العدو نفسـه لمجرد كشـف إيران عن البعض من خفايا ترسـانتها الصـاروخية، ولدعمها لحلفائها في محور المقاومة والذين يشكلون تهديدا مباشرا لكل مخططات العدو، ولامتلاكها لأدوات فاعلة قادرة على ضربه عند الحاجة.

لم يكن مستغربا أن يكون أول رد على استهداف قائد فيلق القدس اللواء قاسم سليماني ورفاقه من قبل الجمهورية الاسلامية هو عبر صواريخها العابرة للحدود التي استهدفت قاعدة عين الأسد، فمنظومات الصواريخ الإيرانية الباليستية منها وغير الباليستية تظل مثار مخاوف الجميع، فإيران استثمرت بشكل كبير في تطوير منظومة صواريخ محلية الصنع، تستطيع الوصول للعمق الإسرائيلي. دخلت إيران أتون الحرب المفروضة مع العراق، بعد عام واحد على قيام ثورتها، بإمكانيات ضعيفة في سلاح الجو، وعلى الرغم من أن إيران كانت ضعيفة جدا مقابل الجيش العراقي فقد عملت على اثراء ترسانتها الصاروخية، وتحقيق توازن الردع في تلك الحرب.

-ناقش المسؤولون الإيرانيون قوتهم الصاروخية باستخدام مصطلحات مستعارة من نظرية الردع الكلاسيكية. فعلى سبيل المثال، وبعد إطلاق أول اختبار لإطلاق صاروخ "شهاب -3" في يوليو/تموز 1998، أوضح "على شمخاني"، وزير الدفاع الإيراني آنذاك، باختصار رؤيته لنظرية الردع الإيرانية التي تقوم على امتصاص أي ضربة أولية بحيث تلحق الحد الأدنى من الضرر، ثم توجيه ضربة انتقامية قوية تكون كفيلة بمنع أي ضربة ثالثة من الوقوع لأطول فترة ممكنة. في الحقيقة، فإن إيران جربت فاعلية منظومة الردع القائمة على الصواريخ تلك في الماضي القريب بشكل غير مباشر، حين نجحت ترسانة صواريخ "حزب الله" المستمدة من إيران عام 2006 في إلحاق الهزيمة بإسرائيل واسقاط مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أعلنت عنه كونداليزا رايس حينها.

-عززت إيران من ترسانة الصواريخ الخاصة بها ونشرتها على مساحات جغرافية أوسع، خاصة لدى حلفائها في محور المقاومة، وشكل هذا التوسع درعا حصينا في وجه الاعتداءات الامريكية والصهيونية خاصة في سوريا وعلى الحدود مع الاراضي المحتلة. باتت الترسانة الصاروخية فاعلا قويا ومتينا ومتماسكا وشكّل بديلا مهما في يد الجمهورية الاسلامية لإثبات قدراتها السياسية والعسكرية في المنطقة، في الوقت الذي تفتقر فيه إسرائيل للعمق الإستراتيجي الكافي بسبب مساحتها الجغرافية الصغيرة وانكشاف مواقع البنية التحتية الأساسية مثل مرافق النفط والمياه والكهرباء وحتى مخزونات الأسلحة الكيميائية، وحتى مع امتلاك تل أبيب لنظام دفاع صاروخي متعدد الطبقات، يشمل نظام القبة الحديدية لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى نسبيا، ومنظومة "دايفيد سلينغ" ضد الصواريخ طويلة المدى، وأخيرا نظام "أرو -السهم" للصواريخ البالستية متوسطة المدى وطويلة المدى، تبقى هذه الشبكة عرضة للتشبع حال تفوق عدد الصواريخ المطلقة على عدد القذائف الاعتراضية المتوفرة.

➢ قدرات الصواريخ البالستية الإيرانية والمخاوف الامريكية:

-توفر الصواريخ لإيران قوة ردع تغني المنظومة العسكرية الايرانية فوق متوسطة او طويلة المدى عن استخدام السلاح النووي المدمّر. لطالما حملت واشنطن مخاوف طويلة الأمد من امتلاك تلك الدول بتصنيفاتها المتعددة لمنظومات صواريخ متطورة:

- منذ أزمة الصواريخ الكوبية الشهيرة مطلع الستينيات.
- الفشل الأميركي في احتواء كوريا الشمالية التي امتلكت برنامجين متطورين للردع النووي والصاروخي في تعزيز هذه المخاوف.
- تواجد إيران في محيط من القواعد والتكتلات العسكرية الأميركية، والذي أسهم في تعظيم هذه المخاوف بشكل خاص التاريخ الطويل من التعاون الصاروخي بين الدولتين على قاعدة التضامن ضد أميركا، والعزلة المتبادلة في محيط من الحلفاء الأميركيين وحتى الطموحات النووية، حيث تعتقد الولايات المتحدة بقوة أن بيونغ يانغ هي الداعم الرئيس لبرنامج إيران الصاروخي، وأن إسهامها فيه يفوق كثيرا إسهام حلفاء طهران التقليديين في موسكو وبكين.
- استجابة لتلك المخاوف طويلة الأمد من قدرة الصواريخ الإيرانية، وضعت الإدارات الأميركية المتعاقبة خططا متوالية للدفاع عن أوروبا ضد التأثير المحتمل لتلك الصواريخ، جاء أبرزها في عهد الرئيس جورج بوش الابن عام **2007** حين أعلن خطة لإقامة هيكل دفاع صاروخي في أوروبا ينشر عشر منظومات صواريخ في بولندا ونظام رادار في الجمهورية التشيكية، خطة تم إطلاقها كرد فعل على إطلاق طهران لصاروخ سجيل الذي يبلغ مداه **2600** كم ما يعطيه القدرة على ضرب بولندا وعدة دول أخرى في الاتحاد الأوروبي، مع مخاوف من قدرة قريبة على تطوير صواريخ بالستية عابرة للقارات يفوق مداها **4000** كم.
- تعززت هذه المخاوف بشكل خاص مع افتتاح إيران لمركز الفضاء الخاص بها في مقاطعة سمنان عام **2008**، ونجاحها مطلع العام التالي في إطلاق صاروخ سفير الفضائي ذي المرحلتين بنجاح لوضع القمر الصناعي أوميد في مداره، لتتوالى لاحقا عمليات إطلاق لأقمار صناعية إيرانية باستخدام صاروخ سفير القادر من الناحية النظرية على حمل رأس نووي، قبل أن تكشف إيران لاحقا عن إصدار أكثر تطورا من سفير تحت اسم "سيمورغ" مع قدرة على حمل مركبة تزن 500 كجم.
- توسع البنية التحتية الخاصة بعمليات الفضاء الإيرانية زاد القلق الغربي من تحول عمليات إطلاق الأقمار الصناعية إلى معامل تجريبية لإطلاق صواريخ عابرة للقارات، لكن واشنطن خلصت في النهاية إلى كون هذا التحول غير محتمل نظرا لوجود فوارق تقنية كبيرة بين منصات إطلاق الصواريخ الفضائية، التي تعمل بواسطة محركات منخفضة الدفع طويلة مع مدة تشغيل طويلة لازمة لتسيير الأقمار الصناعية إلى مداراتها، وبين الصواريخ العابرة للقارات التي تتطلب محركات مختلفة لدفعها إلى ارتفاعات أعلى.
- شرعت إدارة أوباما في عملية تقييم إستراتيجي لخطر الصواريخ الإيرانية، حيث خلصت إلى أن التهديد الأكبر القادم من إيران يكمن في برنامجها النووي وصواريخها متوسطة المدى القادرة على الوصول إلى أوروبا، لذا انخرطت الإدارة في محادثات مطولة مع طهران لتحجيم طموحاتها النووية، في الوقت الذي دشنت فيه مبادرة بديلة لخطة بوش للدفاع عن أوروبا تضمن نشر صواريخ "**إس إم-3**" الاعتراضية من أجل التصدي للتهديد المحتمل للصواريخ متوسطة المدى القادمة من إيران.
- خففت إستراتيجية إدارة أوباما المتمحورة بشكل رئيس حول البرنامج النووي والفصل بين مقاربتها للملفين النووي والصاروخي من الضغوط على برنامج إيران الصاروخي، ما منح إيران فرصة التوسع في تجاربها

الصاروخية، وتشير التقديرات إلى أن إيران أطلقت **23 صاروخا بالستيًا** على الأقل منذ توقيع الاتفاق النووي عام **2015** حتى مطلع العام **2018**، منها **10** عمليات على الأقل لإطلاق صواريخ بالستية متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية من الناحية النظرية.

- جاءت إدارة ترامب إلى البيت الأبيض محمّلة بأجندة واضحة لتدمير اتفاق إيران النووي، وحُمّل التهديد الباليستي إلى واجهة النزاع من جديد، ضمن خطة أوسع نطاقا لتقويض النظام الإيراني، أو إعادة التفاوض على صفقة جديدة تشمل قيودا أوسع ليس فقط على طموحات إيران النووية، ولكن أيضا على برنامجها الصاروخي وأنشطتها العسكرية خارج الحدود في كل من سوريا واليمن ولبنان. غير أن تلك الرغبة الأميركية تُغفل بشكل واضح الفوارق النظرية بين الطموحات النووية العسكرية لطهران، وبين برنامجها الصاروخي وموقع كل منهما في استراتيجية الردع الإيرانية، ففي حين كان برنامج إيران النووي رادعا سلبيا، بمعنى أنه مصمم بالأساس كورقة للمساومة مع الغرب والقوى الدولية في مواجهة العقوبات المتتالية، واستراتيجية لحماية برنامج إيران العسكري الأكثر الأهمية، تبقى الصواريخ هي خطة الردع الإيجابية الرئيسة للنظام الإيراني التي تمكنه من الانخراط بفاعلية في ساحات الصراع المختلفة.

تحاول إيران من خلال المحافظة على منظومتها العسكرية والنووية تطبيق نظرية توازن القوى التقليدية في العلاقات الدولية والتي تسمح لاي دولة بامتلاك مقومات قوة تمكنها من الاندماج في العلاقات الدولية من منطلق المشاركة وليس الاستسلام والخضوع. فامتلاك ترسانة نووية لا يعني التهديد لاستخدامها، وانما هي محفز أساسي للدفاع عن مصالح الامن القومي. يبقى التأكيد هنا على أنه من حق إيران كدولة ذات سيادة العمل على تطوير برنامجها العسكري وترسانتها الصاروخية الدفاعية لحماية مصالحها ومصالح شعبها، وهذا حق مشروع تكفله كل الشرائع الدولية التي وضعها الغرب المستكبر ويباهى بها في مختلف المحافل الدولية. لكن الهاجس الاساسي والذي يعد عائقا امام اي تطور في العلاقات او البرامج هو أنّ الغرب يريد احتكار كل عناصر القوة لنفسه ولا يقبل بحصول دول او فاعلين دوليين من خارج منظومة السيطرة لديه على مثل هكذا تطورات. إنّ المسألة النوويّة هي مسألة وطنية وإقليمية ودولية، وهي أيضًا مسألة تكتيكية واستراتيجية. انها قضية ردع شامل وحماية وليست استعراض قوة او تهديد هذا ما لا يفهمه الغرب وما يقلق الولايات المتحدة واسرائيل.

****